



جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية

اسم المادة : النحو

المرحلة :الثالثة

عنوان المحاضرة : الإضافة (المحاضرة الأولى)

مدرس المادة : د.عبدالكريم عبد أحمد

٢٠٢٤ – ٢٠٢٥

الإضافة (المحاضرة الأولى)

قال ابن مالك :

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف أحذف كطور سينا
والثاني أجرر وأنو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك وأخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا

تعرف الإضافة بأنها ((نسبة بين اسمين ، على تقدير حرف الجر ، توجب جرّ الثاني أبداً ، نحو " هذا كتابُ التلميذ . لبستُ خاتَمَ فضّةٍ)) أو ((نسبة اسم إلى آخر وإسناده إليه)) ، ويُسمّى الأوّل مضافاً ، والثاني مضافاً إليه ، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جرّ مُقدّرٌ وهذا الحرف واحد من أربعة وهي (اللام ، أو من ، أو في ، أو الكاف) .

ملاحظة : تحذف نون المثنى ونون الجمع والتنوين من الاسم المفرد من الاسم المضاف

ملاحظة : عاملُ الجرّ في المضاف إليه هو المضاف ، لا حرفُ الجرّ المقدّرُ بينهما على الصحيح .

ملاحظة : يعرب المضاف بحسب موقعه من الجملة أما المضاف إليه فيكون مجرّوا أبداً .

ملاحظة : تكون الإضافة على تقدير أحد حروف الجر الأربعة وهي (اللام ، من ، في ، الكاف) ، فإذا قدر (اللام) سميت (لامية) ، وإذا قدر (من) سميت (بيانية) ، وإذا قدر (في) سميت (ظرفية) وإذا قدر (الكاف) سميت (تشبيهية) وفيما يأتي بيان ذلك مع الأمثلة :

١ : اللامية ما كانت على تقدير (اللام) ، وتفيدُ الملكَ أو الاختصاصَ نحو : هذا غلامُ زيدٍ ، أي : هذا غلامُ لزيد ، ونحو : كتابُ صديقٍ أي كتاب لصديق .

٢ : البيانية ما كانت على تقدير (من) ، وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، نحو : (هذا ثوبُ خَزٍ) و (خاتمُ حديدٍ) والتقدير : هذا ثوب من خز ، وخاتم من حديد ، (فجنس الثوب هو الخز ، وجنس الخاتم هو الحديد ، فالخز بين جنس الثوب ، والحديد بين جنس الخاتم .

٣ : الظرفية ما كانت على تقدير (في) ، وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، وتفيدُ زمانَ المضاف أو مكانه ، نحو : (أعجبتُ ضربُ اليومِ زيداً) ، أي : ضربُ زيدٍ في اليوم ، ومن هذه الإضافة قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن شَرَابِهِمْ تُرْصُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ ^{فَإِنْ} فَإِنْ فَأَوَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾ [البقرة] ، أي : تربص في أربعة أشهر . وكذلك قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ ^{وَالنَّهَارِ} [سبأ : ٣٣] أي : مكر في الليل .

٤ : التشبيهية ما كانت على تقدير (كاف التشبيه) ، وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه، نحو

وَالرَّيْحُ تَعَبَتْ بِالْغُصُونِ، وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أي : ذهب كالأصيل .

** أنواع الإضافة

١ : الإضافة غير المحضة وتسمى الإضافة اللفظية أيضا وهي (إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وهي لا تفيد الاسم تخصيصا ولا تعريفا) . أو هي (ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفا يدل على الحدوث في زمن الحال والاستقبال أو الدوام أي مشبها للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمانية وتكاد تنحصر في المشتقات - اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة - ، وسميت بغير المحضة ؛ لأنها على تقدير الانفصال .

٢ : الإضافة المحضة وتسمى الإضافة المعنوية : وهي إضافة حقيقية تكسب المضاف معنى معينا ، وهي تفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة نحو (هذا غلام امرأة) ، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة نحو (هذا غلام زيد) ، وسميت بالمحضة ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال .

قال ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل	وصفا فعن تنكيره لا يعذل
كرب راجينا عظيم الأمل	مروع القلب قليل الحيل
وذي الإضافة اسمها لفظية	وتلك محضة ومعنوية

الإضافة اللفظية أو غير المحضة تكاد تنحصر هذه الإضافة في المشتقات :

١ : اسم الفاعل (الدال على الحال أو الاستقبال) نحو : (هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غدا) .

٢ : اسم المفعول (الدال على الحال أو الاستقبال) نحو (هذا مضروب الأب الآن أو غدا) .

٣ : صيغ المبالغة : (في كل الأحوال) نحو (هو ضاربُ الرؤوس) .

٤ : الصفة المشبهة : (في كل الأحوال) نحو (حسنُ الوجه) و (قليلُ الحيل) .

قال ابن مالك :

ووصل آل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني

*** حكم (ال) التعريف على المضاف :

١ : الإضافة المعنوية (المحضة) لا يجوز دخول (ال) التعريف على المضاف الذي إضافته محضة وإنما تدخل على المضاف إليه فقط فلا يجوز القول : (هذا الغلام رجل) ، وإنما يقال (هذا غلامُ الرجل) ، وسبب ذلك ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما ، وبعبارة أخرى أن الألف واللام تفيد التعريف والإضافة تفيد التعريف لذلك لا يجوز الجمع بين شيئين لنفس الغرض .

٢ : الإضافة اللفظية (غير المحضة) تدخل (ال) التعريف على المضاف بشروط :

أ : أن تدخل (ال) على المضاف والمضاف إليه نحو (الجعد الشعر) و (الناصر المظلوم) .

ب : أن تدخل (ال) على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو (زيد الضارب رأس الجاني) .

قال ابن مالك :

وكونها في الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا سبيله أتبع

إذا كان المضاف (مثنى) أو (جمع مذكر سالم) تدخل (ال) على المضاف ولا يشترط على المضاف إليه نحو (هذان الضاربان زيد) فقد دخلت الألف واللام على المضاف فقط دون شرط ؛ لأنه وصف جاء مثنى ، وكذلك جمع المذكر السالم نحو (هؤلاء الضاربون زيد) .

الإضافة (المحاضرة الثانية)

قال ابن مالك : وأول موهما إذا ورد

ملاحظة : لا يضاف الاسم إلى مرادفه، فلا يقال : (ليثُ أسدٍ) ، و (قمح بُرٌّ) ؛ ، إلا إذا كانا علمين فيجوزُ نحو (محمدُ خالدٍ) أو (سعيدُ كرزٍ) فهذا مؤول فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال : جاءني مسمى (خالد) ، أو (كرز) .

ملاحظة : لا يضاف موصوفٌ إلى صفته، فلا يقال (رجلٌ فاضلٍ) ، وأما

ولا يضاف اسم لما به أتحد معنى

قولهم (صلاة الأولى) ، و (مسجد الجامع) ، و (حبة الحمقاء) ، فهو على تقدير حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، والتأويل (صلاة الساعة الأولى) ، و (مسجد المكان الجامع) ، و (حبة البقلة

الحمقاء) .

علل تعليلا نحويا : لماذا لا يجوز إضافة الاسم إلى مرادفه ، والموصوف إلى صفته ؟

الجواب : لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته .

قال ابن مالك :

وربما أكسب ثان أولا تأنيثا أن كان لحذف موهلا

يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث بشرطين :

١ : أن يكون المضاف صالحا للحذف .

٢ : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف .

فمن اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث (قطعت بعض أصابعه) فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ولصحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه فتقول : قطعت أصابعه ، ومنه الشاهد

مشين كما اهتزت رماح تسفها أعاليها **مر الرياح** النواسم

موطن الشاهد : (مر الرياح)

وجه الاستشهاد : أنت المر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفها الرياح .

وقد يكون المضاف مؤنثا فيكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦] ، فرحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى .

ملاحظة : فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول : (خرجت غلام هند) إذ لا يقال : (خرجت هند) ويفهم منه خروج الغلام .

قال ابن مالك

وبعض الأسماء يضاف أبداً وبعض ذا قد بات لفظاً مفرداً

المُلازِمُ الإِضافةُ إلى المفرد

إنَّ ما يُلازِمُ الإِضافةُ إلى المفرد نوعان

الأول : نوعٌ لا يجوزُ قطعه عن الإِضافةِ أي ما يلزم الإِضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلا إضافة وهي (عند ، لدى ، وسوى ، وقصارى الشيء ، وحماذاه بمعنى غايته) .

الثاني : نوعٌ لا يجوزُ قطعه عنها لفظاً لا معنىً، أي يكونُ المضافُ إليه منوياً في الذَّهن بعبارة أخرى هو ما يلزم الإِضافة معنى دون لفظ نحو (كل ، وبعض ، و أي) .

قال ابن مالك :

وبعض ما يضاف حتماً امتنع إيلؤه اسماً ظاهراً حيث وقع

كوجد لبي ودوالي سعدى وشذ إيلاء يدى للبي

هناك ألفاظ تكون مضافة إلى الضمير حصراً ولا تضاف للاسم الظاهر ومنها :

١ : (وَحَدَ) ، ويضافُ إلى كُلِّ مَضْمَرٍ فتقولُ : (وَحَدَهُ وَوَحَدَكَ وَوَحَدَهَا وَوَحَدَهُمَا وَوَحَدَكُمْ) .

٢ : (لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ وَحَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ) ولا تُضافُ إلا إلى ضمير الخطاب، فتقول : (لَبَّيْكَ وَلَبَّيْكَمَا وَلَبَّيْكُمْ وَسَعْدِيكُمْ) وهي مصادر مثناة لفظاً ، ومعناها التكرار، فمعنى (لبيك) اجابة لك بعد اجابة. ومعنى (سعديك) اسعاداً لك بعد اسعاد. وهي لا تستعمل الا بعد (لبيك) . ومعنى (حنانيك) تحنناً عليك بعد تحنن. ومعنى (دواليك) تداولاً بعد تداول. وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، اذ التقدير (ألبيك تلبيةً بعد تلبية. وأسعدك إسعاداً بعد اسعاد) . وعلامة نصبها الياء لأنها تثنية .

ملاحظة : كما ذكرنا بأن (لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك) تضاف إلى ضمير **الخطاب** حصراً ، فقد شذ عن هذا إضافة (لبي) إلى ضمير **الغائب** في قول الشاعر :

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون

لقلت لبيه لمن يدعوني

موطن الشاهد : (لبيّه) .

وجه الاستشهاد : حيث أضاف (لبي) إلى ضمير الغائب .